DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/28/Add.3
19 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، نيويورك
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٥

تقرير مدير البرنامج

احتياطي الإيواء الميداني

إضافة

موجز

يقدم هذا التقرير آخر تطورات أنشطة الإيواء الميداني التي جرت بعد صدور خطة لثلاث سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مجموعة من الإجراءات الإدارية، بتنقيح استراتيجيته الخاصة بالاحتياطي كما عرضت أصلا على المجلس التنفيذي في خطة الثلاث سنوات. واتُخذ مقرر بالاحتفاظ بالموجودات من المساكن التي تقرر أصلا التصرف فيها. وأعيدت جدولة المساهمات المتوقعة من أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات إلى عام ١٩٩٧. وكانت التكاليف اللازمة لإتمام مشاريع التشييد التي بدأت في عام ١٩٩١ أعلى مما كان مقدرا. وكان الأثر التراكمي المترتب على هذه التغييرات رفع مستوى احتياطي الإيواء الميداني إلى ٤٦,٨ مليون دولار (صافي) في نهاية عام ١٩٩٥.

ويوضح التقرير، تفصيليا، الإجراءات الإدارية التي اتخذت خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ويورد تحليلا للعوامل التي ساهمت في وجود الحالة الراهنة، واقتراحا بالمعالجة المحاسبية المنقحة لاحتياطي الإيواء الميداني، وهو يتمشى مع المعايير المحاسبية الدولية. كما حدد الاستعراض عددا من مواطن الضعف الهامة في الإدارة التي جرت أو تجري معالجتها. ويتابع مدير البرنامج الحالة بحزم وأنشأ لجنة منفصلة للرقابة الإدارية للتعامل مع جوانب المساءلة التي أثارها الاستعراض.

أولا - الغـــرض

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٩/٩٥، الذي طلب فيه المجلس التنفيذي من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن آخر تطورات التقدم المحرز في خطة الثلاث سنوات المتعلقة باستخدام احتياطي الإيواء الميداني (الاحتياطي).

٢ - وفي الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، لاحظ مساعد مدير البرنامج، مكتب الشؤون المالية والإدارية، أنه نظرا للإفراط في الالتزام والإنفاق في أنشطة الاحتياطي، فقد شرع في مجموعة من الإجراءات الإدارية لاستعراض عملياته بتعمق. وهذه الجهود التي بدأت في أوائل عام ١٩٩٥، قد توبعت بشدة بحيث يجري تحقيق تحسينات في إدارة الاحتياطي والإبلاغ عنه نتيجة للمعلومات الدقيقة التي تم الحصول عليها بهذه الطريقة.

٣ - وخلال الاستعراض، تم تحديد مسائل جادة تتعلق بخطة السنوات الثلاث وكذلك الرقابة الإدارة على الإنفاق وتجري معالجتها. وقد أدت هذه المسائل إلى قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعادة النظر في الافتراضات التي وضعت خطة الثلاث سنوات على أساسها. وقرر بعد ذلك عدم تنفيذ الخطة. وبالتالي، ارتفع مستوي الاحتياطي في نهاية عام ١٩٩٥. ويرد مركز الاحتياطي في الفرع الثاني واستعراض تنفيذ خطة الثلاث سنوات في الفرع الثالث؛ وتحليل مسائل الرقابة والإجراءات الإدارية في الفرع الرابع؛ والإجراءات التصحيحية المتخذة في الفرع الخامس؛ ومستقبل الاحتياطي في الفرع السادس. ويرد الاقتراح المقدم من مدير البرنامج في الفرع السابع ويليه التوصيات المقدمة إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ إجراءات بشأنها.

٤ - ويعكس التقرير المناقشات المستفيضة التي أجريت مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الذين واصلوا استعراض مركز الاحتياطي. وقد تميزت علاقة العمل الوثيقة مع مجلس مراجعي الحسابات بالصراحة وبتقاسم النتائج التي تم التوصل إليها. وقد شكلت النتائج التي تحددت من خلال الإجراءات والتحقيقات الإدارية التي أجراها البرنامج الإنمائي أساس التحليل الذي قام به مراجعو الحسابات. وقد قام هؤلاء، بدورهم، بمساعدة البرنامج الإنمائي في اتخاذ المزيد من التدابير الإدارية.

ثانيا - مركز الاحتياطي

٥ - في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥، نظر المجلس التنفيذي في خطة الثلاث سنوات لاستعمال الاحتياطي، التي أعدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ على أساس المعلومات المالية المتاحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكان أهم عناصر خطة السنوات الثلاث هو التخفيض المرتقب لرصيد الاحتياطي من ٤١,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى أقل من ١٠ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، من خلال التصرف في المساكن وورود المساهمات من الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

../..

٦ - غير أن مستوى الاحتياطي زاد إلى ٤٦,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بالقيمة الصافية، كما هو مبين في الجدول ١. ويبين الشرح الوافي الوارد أدناه أن البرنامج الإنمائي لم يتصرف في الموجودات من المساكن وأنه لا يتوقع ورود مساهمات من الوكالات إلا في عام ١٩٩٧. ويعتبر أن عدم تحقيق هذه الإيرادات بالاقتران مع التكاليف المطلوبة لإتمام أعمال التشييد الجارية هي أسباب الزيادة في مستوى الاحتياطي.

الجدول ١: رصيد الاحتياطي
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المبالغ المسددة التراكمية[أ]	٢٨,٢	٤١,٥	٤٢,٩	٤٦,٨[ب]

(أ) المبالغ المسددة التراكمية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ هي صافي الفائض التشغيلي المتحصل عن أماكن الإسكان المؤجرة.

(ب) لا يشمل المبلغ المسدد التراكمي لعام ١٩٩٥ مبلغ ٥,٦ مليون دولار عن فواتير وردت ولم تدفع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ثالثا - استعراض تنفيذ خطة الثلاث سنوات

٧ - في خطة الثلاث سنوات، توقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخفيض رصيد الاحتياطي بتنفيذ خمسة عناصر، إتمام التشييد والانتهاء من تكاليف الشراء؛ التصرف في الموجودات من المساكن بالبيع إلى أطراف ثالثة؛ تحويل حصة من أماكن المكاتب إلى الأعضاء في الفريق الاستشاري المعني بالسياسات عند مساهمتهم في بناء المكاتب؛ توليد فائض في الإيرادات من التأجير عن تكاليف الصيانة من المساكن المستبقاة؛ إلغاء مشروع تأجير الأجهزة المنزلية. وكما يرد شرحه بشكل أوفى في الفروع التالية، لم ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العناصر الأساسية في الخطة، وهي، الإجراءات التي تؤدي إلى ورود الإيرادات، كما ووجه البرنامج الإنمائي بتكاليف تشييد تزيد عما كان متوقعا، بالإضافة إلى ذلك.

تكاليف التشييد

٨ - أنجزت مشاريع التشييد الأربعة التي كانت جارية في عام ١٩٩٤ باستثناء مشروع واحد. وهي تستعمل الآن. ومن المتوقع تسليم المشروع الأخير إلى البرنامج الإنمائي قبل نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٦. وقد أنفق البرنامج الإنمائي ١٣,٧ مليون دولار على أعمال التشييد الجارية وكذلك لشراء أماكن للمكاتب في هايتي خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ومن المتوقع أن ينفق ٨ ملايين دولار في عام ١٩٩٦، بما في ذلك أية مبالغ معلّقة لم يتم دفعها من عام ١٩٩٥. وكانت هذه التكاليف الزائدة عن التقديرات نتيجة عوامل مثل تغييرات في مواصفات التصميم بعد أن بدأ البناء لاستيعاب احتياجات جديدة حددها

البرنامج الإنمائي والأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لأماكن المكاتب والتأخيرات في أعمال التشييد والتعاقد من الباطن المرتبطة بالبناء في بعض الأماكن.

التصرف في المساكن

٩ - أبلغ المجلس التنفيذي، شفويا، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، أنه تم الارتباط مع هيئة استشارية دولية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ للاضطلاع بتقييم الممتلكات السكنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا من أجل مساعدة البرنامج الإنمائي في تحديد ما إذا كان التصرف في الوحدات السكنية يخدم المصالح المُثلى للمنظمة، كما كان يظن البعض حينما وضعت خطة الثلاث سنوات في عام ١٩٩٤. وتوضح النتائج التي توصلت إليها الهيئة، بصورة عامة، أنه من الأفضل من الناحية الاقتصادية أن يحتفظ البرنامج الإنمائي بهذه الممتلكات. وهناك أيضا حاجة مستمرة إلى وحدات سكنية بسبب النقص في الإسكان التجاري ولدواعي الأمن. وبالنظر إلى الوراء، يتضح أن الافتراضات الأولوية التي وضعت خطة الثلاث سنوات على أساسها كانت غير واقعية حيث أنها لم تتناول احتياجات المنظمة أو الآثار المالية الكاملة المترتبة على الخيارات المختلفة، بصورة ملائمة.

١٠ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديه ٤٢٩ وحدة سكنية في الوقت الحالي. وقد باع البرنامج الإنمائي ٣ وحدات سكنية فقط في بلد واحد خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ونقل البرنامج الإنمائي أيضا ١٢٤ وحدة سكنية إلى حكومات مختلفة وحقق بذلك وفورات كبيرة في تكاليف الصيانة وإدارة تشغيلية أفضل. وما زال البرنامج الإنمائي يبحث عن فرص للتصرف في الممتلكات السكنية عندما يكون ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية ومتى عولجت عوامل الأمن وغيرها بشكل ملائم من خلال الإسكان التجاري.

الإيرادات الإيجارية

١١ - في نهاية عام ١٩٩٦، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استثمر ٢٧,٣ مليون دولار في أصول سكنية مدرة للدخل. ومع إحكام الضوابط الداخلية، ستتجاوز الإيرادات الإيجارية للممتلكات السكنية التقديرات الواردة في خطة الثلاث سنوات. وجدير بالملاحظة أنه كان هناك بالفعل فائض تراكمي قدره ٤,٢ مليون دولار في العمليات التي تمت في مجال الإسكان (تكاليف الصيانة مقابل الإيرادات الإيجارية) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويمكن فهم ذلك على نحو أوفى من بيان الإيرادات والنفقات (المرفق ١ لهذا التقرير). ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه. وترد مناقشة أثر ذلك في الفرع الرابع ادناه.

مساهمات الوكالات

١٢ - حتى هذا التاريخ، لم تبلغ مساهمات الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات المستوى المتوقع. فقد ساهمت الوكالات، بمبلغ ٣,٦ مليون دولار حتى الآن، وأرسل البرنامج الإنمائي تقريرا مرحليا إلى الوكالات في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وطلب مدفوعات إضافية قيمتها ٥,٢ مليون دولار. ولم ترد مبالغ إضافية بعد. وتجري المناقشات، سواء على مستوى المقر أو على مستوى المكاتب القطرية. وقد أنشأت ثلاث وكالات أخرى من الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المعني بالسياسات صناديق رأسمالية من أجل الأماكن وتواصل التزامها، من حيث المبدأ، بتقاسم التكاليف. ويتمثل الاتفاق

الجاري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات في أن تكون مساهمات الوكالات وحصتها الثابتة في ملكية أماكن المكاتب المشتركة على أساس كمية الحيز التقديري التي تشغلها والتكاليف النهائية للبناء. وحتى الآن، لم تُخفض الاحتياطي نتيجة للمساهمات الواردة من الوكالات، حيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن يحوّل ملكية أي جزء من الممتلكات إلا بعد أن تتم عملية المحاسبة النهائية (من المنتظر أن تتم في عام ١٩٩٧) وترد المدفوعات الباقية من الوكالات. ومتى تم ذلك، ستنخفض أصول الاحتياطي بمقدار المبالغ المقابلة للمساهمات.

١٣ - أما الأنشطة الأخرى المضطلع بها في إطار الاحتياطي، وهي إلغاء مشروع تأجير الأجهزة المنزلية والجوانب التشغيلية (الصيانة والإصلاحات) فتسير على النحو المخطط.

رابعا - تحليل مسائل الرقابة والإجراءات الإدارية

١٤ - من أجل تحسين إدارة الاحتياطي، عُيّن نائب مدير جديد لشعبة الخدمات الإدارية والإعلامية، وهو محاسب فني أيضا، في الربع الثاني من عام ١٩٩٥، وتولى مسؤولية الإشراف على الوحدة المسؤولة عن أنشطة الاحتياطي. وحدد استعراض أولي لعمليات الوحدة عددا من المسائل المتعلقة بالإدارة والرقابة الداخلية يحتاج إلى معالجة. وشملت الإجراءات المتخذة وقف سلطة الاعتماد التي كان يمارسها قبل ذلك رئيس وحدة الإسكان واضطلاع مدير شعبة الخدمات الإدارية والإعلامية ونائب مديرها بهذه الوظيفة. وعُيّن مدير جديد لوحدة الإسكان، هو محاسب فني أيضا، ليكون مسؤولا عن الإدارة اليومية للاحتياطي.

١٥ - وكلفت هيئة محاسبة دولية في آب/أغسطس ١٩٩٥ بالمساعدة في إجراء دراسة تفصيلية لجميع الحسابات وجميع المعاملات المتصلة بالاحتياطي، بما في ذلك تحليل للمعالجة المحاسبية المطبقة على الاحتياطي حتى ذلك الوقت، والقيام، عند الاقتضاء، بتقديم توصيات لتحسينها. ونتيجة لذلك العمل، قرر البرنامج الإنمائي الأخذ بمعالجة محاسبية تصنّف النفقات والإيرادات في فئات مختلفة على أساس الاعتقاد أن ذلك أنسب للأنشطة المضطلع بها في إطار الاحتياطي. ويرد شرح للمعالجة المحاسبية المنقحة في الفقرة ٢٢.

١٦ - وكلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك هيئة معمارية لها خبرة دولية واسعة النطاق في شباط/فبراير ١٩٩٦، لتوفير اعتماد مستقل لمشاريع التشييد. وفي وقت تقديم هذا التقرير، جرى استعراض بلدين - الرأس الأخضر وغينيا - بيساو - حيث تم تكبُّد نحو ٤٠ في المائة من تكاليف التشييد الإجمالية. وتلقى البرنامج الإنمائي ما يؤكد أن التكاليف المتكبَدة ملائمة للمنتج النهائي. ومن المنتظر أن يتم استعراض البلدان الباقية بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومع تلقي البرنامج الإنمائي التأكيد اللازم عن كل موقع من مواقع التشييد، سيكون في وضع يسمح له بدفع المبالغ المستحقة للمقاولين.

١٧ - وتبين، لدى متابعة الإجراءات الإدارية، أن هناك عددا من مواطن الضعف الجادة في الضوابط الإدارية والداخلية المتصلة بالأنشطة في إطار الاحتياطي. وهذه تشمل عدم الامتثال للقواعد المالية المنظمة لعمليات الاشتراء والدفع. وبناء على الاستعراض الذي أجري حتى الآن، تقرر ما يلي:

(أ) أن المبالغ المدفوعة للمقاولين الرئيسيين تجاوزت المبالغ المتعاقد عليها التي وافق عليها رئيس دائرة المشتريات بناء على توصية لجنة العقود في المقر. غير أن تغييرات أجريت لتعكس المبالغ الأعلى المدفوعة، أجريت دون الرجوع مرة أخرى إلى لجنة العقود كما تقتضيه القاعدة المالية. ودخل البرنامج الإنمائي أيضا في عقود أخرى تنطوي على أنشطة فرعية للتشييد دون عرضها مسبقا على لجنة العقود. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بلغ مجموع النفقات والمطالبات ٤٧,٢ مليون دولار مقابل عقود معتمدة أصلا قيمتها ٢٧,٩ مليون دولار. غير أن تصديقات الهيئة المعمارية المستقلة المشار إليها في الفقرة ١٦ قد أكدت حتى الآن ملاءمة التكاليف المتكبَّدة بالنسبة للمنتج النهائي؛

(ب) أنه استنادا إلى الوثائق التي جرى استعراضها حتى الآن، تم الدخول في عقود مع المهندس المعماري المشرف ونصت على دفع مبالغ ثابتة أو نسبة مئوية من المدفوعات المقدرة لتكاليف البناء؛ غير أن المهندس المعماري تقاضى نسبة مئوية من تكاليف البناء الفعلية. ويحقق البرنامج الإنمائي في الظروف التي حدثت في ظلها هذه التغييرات الظاهرة في طريقة الدفع ومبرراتها؛

(ج) أنه لا يوجد نظام لتحديد المخصصات والالتزامات للأنشطة المضطلع بها في إطار الاحتياطي. وهناك أيضا أوجه قصور في الاضطلاع بوظيفتي الاعتماد والموافقة الخاصتين بالاحتياطي.

خامسا - الإجراءات التصحيحية المتخذة

١٨ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإحكام الضوابط المالية الداخلية، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المتخذة. ووضعت إجراءات لإيجاد التزامات تغطي جميع المبالغ المسددة مقابل الاحتياطي ونقحت وظيفتا الاعتماد والموافقة المرتبطتان بالاحتياطي. وأرسيت إجراءات تنفيذية جديدة، منها الأخذ بمعالجة محاسبية منقحة للإيرادات والنفقات، وفرض تجميد مؤقت على المبالغ المعلَّقة الخاصة بخدمات التشييد والمهندس المعماري إلى أن يقدم توضيح للنفقات. وأغلقت حسابات الإسكان المعلَّقة، التي كانت تستخدم في المكاتب القطرية للتعامل مع الإيرادات الإيجارية ونفقات الصيانة وحل محلها نظاما مختلفا، يتم بموجبه تحويل الإيرادات إلى حسابات المقر ويصدر الإذن في شكل مخصصات، لمراقبة نفقات الصيانة. وتمارس رقابة مُحكمة على معدلات شغل المساكن، في الوقت الراهن، ويتم الحصول على الإيرادات الإيجارية المستحقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل نشط.

١٩ - وتقوم شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية، حاليا، بالتحقيق في بعض المبالغ التي دفعت في إطار الاحتياطي، وبصورة خاصة، المعاملات المتصلة بالمهندس المعماري المشرف. ويشمل هذا التحقيق

استعراضا للإجراءات التي اتخذها الموظفون وكذلك الأطراف المتعاقد معها. ومن المنتظر أن يستمر الاستعراض حتى الربع الأخير من عام ١٩٩٦.

٢٠ - ومدير البرنامج ملتزم باتخاذ إجراء إداري إزاء الموظفين الذين يتحملون المسؤولية عن الحالة، في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ لجنة منفصلة للرقابة الإدارية لاستعراض الظروف وتقديم توصيات إليه لاتخاذ قرار بشأنها.

تنقيح المعالجة المحاسبية للاحتياطي

٢١ - منذ وقت إنشاء الاحتياطي في عام ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٤، كانت حسابات الاحتياطي تعرض في شكل بيان لصافي النفقات مطروحا منها الإيرادات. ويعرض الجدول ١ صافي الأرقام بالنسبة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لأغراض المقارنة. ويوفر الجدول أيضا صورة شاملة للاحتياطي فيما يتصل بتمويل الأنشطة في إطار الحد المعين الذي وضعه المجلس التنفيذي. غير أنه، من المسلَّم به الآن، أنه، لدى اتباع هذا النهج، يؤدي عدم عرض إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات إلى تقييد فعلي لقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرصد اللازم لأنماط النفقات والإيرادات من أجل إدارة الأنشطة المضطلع بها في إطار الاحتياطي، بما في ذلك وضع خطة الثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النهج المحاسبي لا يبين، على نحو ملائم، الأصول الثابتة، التي يمكن أن تدر دخلا، بذاتها، عند اكتمالها.

٢٢ - وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنقيح المعالجة المحاسبية للاحتياطي بحيث تتمشى بقدر أكبر مع المعايير المحاسبية الدولية، معترفا بذلك بأن الاحتياطي يتسم بطابع الصندوق الرأسمالي أكثر من كونه احتياطي حقيقي. وتتألف هذه المعالجة المنقحة من الإفصاح الكامل عن الاستثمار في الأصول (تكاليف الشراء والبناء)، وبيان الإيرادات الإجمالية الواردة من إيجار الممتلكات، وتصنيف نفقات الترميم على نحو أسلم بوصفها من الأصول وليس كنفقات جارية للصيانة. وتحقق الإجراءات السابقة مزيدا من الوضوح وتعكس الأنشطة المضطلع بها في إطار الاحتياطي بدقة أكبر، وتساعد على إدارة الاحتياطي بشكل أفضل. غير أن هذه المعالجة المحاسبية تؤدي إلى رفع مستوى الاحتياطي، كما أوضح في الفقرة ٢٣ وفي المرفق الثاني.

٢٣ - ومن أهم نتائج المعالجة المحاسبية الجديدة أنها تحدد بوضوح التكاليف الفعلية لاستثمارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أصول أماكن الإسكان والمكاتب. ونظرا لأن الأصول تعرض حاليا بالقيمة الإجمالية في البيانات المالية بدلا من عرضها كإيرادات صافية مقابل هذه الأصول، هناك زيادة اسمية في رصيد الاحتياطي. ورصيد الاحتياطي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ هو ٥٤,٨ مليون دولار وفقا للمعالجة المحاسبية الجديدة، بالمقارنة بمبلغ ٤٦,٨ مليون دولار في إطار المعالجة المحاسبية القديمة. ويعرض المرفق الثاني كشف الحساب الكامل للأصول والخصوم في إطار العرض المحاسبي الجديد.

سادسا - مستقبل الاحتياطي

٢٤ - من المتوقع أن ترتفع قيمة أصول الاحتياطي إلى ٦٢,٨ مليون دولار بالقيمة الإجمالية، في نهاية عام ١٩٩٦، بسبب تكاليف البناء الباقية التي يتعين دفعها. وليس من المتوقع أن يتم التصرف في مساكن أخرى في عام ١٩٩٦، ولا يُنتظر ورود مساهمات من الوكالات قبل عام ١٩٩٧، كما سبق بيانه. وبالإضافة إلى ذلك، سيبقى هناك حوالي ٢,٨ مليون دولار من قروض البناء غير المسددة من الحكومات. ومتى تكتمل جميع أعمال البناء، بنفقات إضافية قيمتها ٨ ملايين دولار في عام ١٩٩٦، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيمتلك أصول سكنية قيمتها ٢٧,٣ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف الترميمات الرأسمالية التي تبلغ قيمتها ٥,٢ مليون دولار. وهناك ٣٢,٧ مليون دولار من الأصول تتمثل في أماكن المكاتب، بالإضافة إلى ذلك.

٢٥ - ويمكن فهم تمويل هذه الأصول في الاحتياطي من خلال استعراض جانب الخصوم في كشف الحساب (المرفق الثاني). فهناك عنصر أساسي يتمثل في حركة "المبالغ المستحقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وهي المبالغ النقدية التي يتجاوز بها الاحتياطي مستوى ٢٥ مليون دولار المأذون به، وهي، في الواقع، المبالغ المقترضة من البرنامج الإنمائي منذ عام ١٩٩٢، لتمويل بناء الأصول. وقيمة النفقات الزائدة في الاحتياطي هي المبلغ المستحق للبرنامج الإنمائي وليس قيمة الأصول في الاحتياطي. ويؤدي كل فائض في إيرادات الإسكان يزيد عن تكاليف الصيانة إلى تخفيض المبلغ المستحق للبرنامج الإنمائي.

٢٦ - ويقوم البرنامج الإنمائي، بمساعدة هيئة المحاسبة الدولية، بإعداد تنبؤات لاحتمالات الوضع المالي المقبل للاحتياطي بالنسبة للسنوات الخمس القادمة. ويرى البرنامج الإنمائي أن المبلغ المتوقع للقروض التراكمية من البرنامج الإنمائي والبالغ ٢٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٦ يمثل أقصى حد لاقتراض الاحتياطي. واستنادا إلى تحليل هيئة المحاسبة الدولية، من المنتظر أن ينخفض المبلغ المستحق للبرنامج الإنمائي إلى ١٢,٢ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، ويعود ذلك أساسا إلى فائض الإيرادات الإيجارية مقابل تكاليف الصيانة. وفي هذا الصدد، يتوقع البرنامج الإنمائي أن يتراوح الفائض التشغيلي السنوي بين ٢,٠ مليون دولار و ٣,٨ مليون دولار. وهذا السيناريو لا يأخذ في الاعتبار التصرف في الأصول أو ورود مساهمات من الوكالات. وستؤدي المبالغ المسددة من الوكالات والتصرف في أية أصول من المساكن في تخفيض إضافي للمبلغ المستحق للبرنامج الإنمائي. وكما هو مبين في الفقرة ١١، يتوقع البرنامج الإنمائي أن تساهم الوكالات بمبلغ إضافي قيمته ٥,٢ مليون دولار على الأقل. وتوضح الفقرة ٩ أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالتصرف في ممتلكات الإسكان عندما يكون ذلك ملائما ومجديا. وفي حالة إتمام هذه التدابير، مجتمعة، مع السيناريوهات الأخرى المحتملة الوارد شرحها أدناه، سينخفض رصيد الاحتياطي إلى أقل من ٢٥ مليون دولار.

سابعا - اقتـــراح

٢٧ - إن مدير البرنامج، إدراكا منه للصعوبات المتصلة بالقيام بأنشطة متنوعة عديدة في إطار حساب احتياطي واحد، وإذ يسلّم بالفوائد التي تعود من وضع جميع أنشطة الإسكان ضمن حساب الاحتياطي، مما

يسهل إدارة الأصول وتنظيم الإيرادات والنفقات المتصلة بالأصول، يوصي المجلس التنفيذي بالنظر في الاقتراح التالي:

(أ) أن تدرج عمليات الإسكان فقط في إطار الاحتياطي:

لا ينتظر القيام ببناء مساكن إضافية. وسوف تتصل النفقات المقبلة بترميم وصيانة المساكن. وسوف تتجاوز الإيرادات الإيجارية هذه التكاليف. وسيستمر البرنامج الإنمائي في سياسته الخاصة بالتصرف في الأصول؛

(ب) أن تنقل الأصول المتصلة بأماكن المكاتب من الاحتياطي وتوضع مباشرة في بيان الأصول والخصوم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يفضل البرنامج الإنمائي فصل الأصول الحالية المتمثلة في المكاتب عن الاحتياطي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم البرنامج الإنمائي باستهلاكها مقابل الميزانية الإدارية مع مرور الزمن. وستتطلب أماكن مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبصورة خاصة، الأماكن التي يشارك فيها أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، اهتماما خاصا، حيث سيكون هناك قرارات تُتخذ بشكل مستمر بشأن الحاجة إلى أماكن أخرى من هذا النوع في المستقبل. وهذا مجال من مجالات النمو.

٢٨ - ويذكر المجلس التنفيذي أن الاحتياطي الذي أنشئ في عام ١٩٧٩ بمبلغ ٢٥ مليون دولار، كان المقصود منه الإسكان وحده. ومع تحديد الاحتياج إلى أماكن للمكاتب، جرى تمديد استخدام الاحتياطي، في عام ١٩٨٩، ليشمل الأماكن المشتركة مع أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ولكن دون زيادة في مستوى الاحتياطي. وأذن مجلس الإدارة ببرمجة زائدة تصل إلى ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩١. وبذلك فإن الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٧ يتمشى مع الغرض الأصلي والغاية الأصلية لوجود احتياطي للإيواء الميداني.

٢٩ - ويوصي مدير البرنامج بأن ينظر المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ في اقتراح تفصيلي للسيناريو المنقح الخاص بالإسكان وأماكن المكاتب. وسيشمل هذا إسقاطات لمستوى الاحتياطي (الإسكان) والسيناريو الخاص بأماكن المكاتب في إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وخطة للاحتفاظ بالمساكن أو التصرف فيها، وإسقاطات لمساهمات الوكالات. وحتى يتم ذلك، يطلب مدير البرنامج من المجلس الموافقة على مستوى الاحتياطي عند ٦٢,٨ مليون دولار، في إطار المعالجة المحاسبية الجديدة، اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ثامنا - الخلاصـــة

٣٠ - أذن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يستخدم الاحتياطي لأماكن المكاتب في حالة عدم توفر خيارات أخرى. ويؤكد مدير البرنامج أن البناء جرى في بلدان تتميز بهذه الظروف الاستثنائية أي أقل البلدان نموا، حيث لم يوفر القطاع الخاص أو الحكومة بديلا لذلك. وكان ذلك يعني ضمنا أن البناء تم في حالات كانت فيها الهياكل الأساسية ونظم الدعم المحلية لأنشطة البناء محدودة للغاية وغير موجودة في أحيان كثيرة. وقد أكد اخصائيو البناء الذين استُشيروا منذ ذلك الوقت أن الظروف السائدة كانت تشكل تحديات هائلة، واعترفوا بأن تمكّن البرنامج الإنمائي من إتمام هذه الأماكن بجودة تتفق مع الأموال التي صُرفت يُعد إنجازا ملحوظا. وبالتالي، فمع حدوث تجاوزات في عملية الإدارة، يوجد حتى الآن ما يدل على أن الغرض الأصلي لأنشطة البناء المذكورة قد تمت معالجته، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حصل على أصول سوف تؤدي إلى تسهيل عملياته في هذه البلدان بدرجة كبيرة. وسوف يتصدى التحقيق الجاري لجوانب المساءلة في الأنشطة التي تمت في إطار الاحتياطي. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، أن نتائج التحقيق ستسفر عن دروس مستفادة، وأن المعلومات التي يتم الحصول عليها ستساعد البرنامج الإنمائي في تحديد نطاق ومدى أعمال البناء مستقبلا ويجعل تعاون المنظمات الشريكة في الوقت المناسب ممكنا. ومدير البرنامج مقتنع بأنه سيتم تلافي تكرار حدوث مشاكل مماثلة مع الإجراءات الإدارية التصحيحية التي تم الشروع فيها.

٣١ - وقد رحب مجلس مراجعي الحسابات بالإجراءات التي اتخذتها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ لتحديد الحالة وتصحيحها. وقد أشار المجلس إلى مدير البرنامج أن هذا التأييد سينعكس في تقرير المجلس لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وبعد ذلك إلى المجلس التنفيذي.

تاسعا - الإجراء الذي يتخذه المجلس التنفيذي

٣٢ - قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

١ - أن يحيط علما مع القلق المستمر بالالتزام الزائد والنفقات الزائدة مقابل احتياطي الإيواء الميداني؛

٢ - أن يحيط علما مع القلق بمسائل الإدارة والرقابة الخطيرة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استعراضه لاحتياطي الإيواء الميداني؛

٣ - أن يؤيد الإجراءات الإدارية المتخذة حتى الآن؛

٤ - أن يحيط علما بالمعالجة المحاسبية المنقحة لاحتياطي الإيواء الميداني؛

٥ - أن يوافق، من حيث المبدأ، على الاقتراح المقدم من مدير البرنامج بأن تشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار احتياطي الإيواء الميداني أماكن الإسكان فقط، وأن يتم تناول أماكن المكاتب بشكل منفصل، وتحقيقا لهذه الغاية، يطلب من مدير البرنامج أن يواصل العمل على هذا الأساس وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته الأولى لعام ١٩٩٧؛

٦ - أن يوافق، كتدبير مؤقت، وإلى أن يوافق المجلس التنفيذي على اقتراح نهائي من مدير البرنامج بشأن مستقبل الاحتياطي، على النحو المبين في الفقرة ٥ من المقرر، بأن يحدد مستوى احتياطي الإيواء الميداني بمبلغ ٦٢,٨ مليون دولار بالقيمة الإجمالية، عند نهاية عام ١٩٩٦؛

٧ - أن يطلب من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن النتائج التي تم التوصل إليها والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بقضايا المساءلة المتصلة باحتياطي الإيواء الميداني في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

المرفق الأول

احتياطي الإيواء الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان الإيرادات والنفقات للسنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

	١٩٩٤ (دولارات)	١٩٩٥ (دولارات)
الإيرادات		
الإيرادات الإيجارية	٤ ٨٦٧ ١٤٩	٤ ٢٦٩ ٢٥٠
النفقات		
الإصلاحات والصيانة	٣ ١٠١ ٣٨٧	٢ ٥٥٠ ٩٠٣
نفقات أخرى	-	٩٥ ١٧٢
إجمالي النفقات	٣ ١٠١ ٣٨٧	٢ ٦٤٦ ٠٧٥
زيادة الإيرادات على النفقات	١ ٧٦٥ ٧٦٢	١ ٦٢٣ ١٧٥
الفائض التشغيلي - بداية السنة	٨٢٥ ٣٠٢	٢ ٥٩١ ٠٦٤
الفائض التشغيلي - نهاية السنة	٢ ٥٩١ ٠٦٤	٤ ٢١٤ ٢٣٩

المرفق الثاني

احتياطي الإيواء الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كشف الحساب

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

	١٩٩٤ (دولارات)	١٩٩٥ (دولارات)
الأصول		
الممتلكات (المساكن والمكاتب)	٤٠ ٥٠٩ ١٢٦	٤٦ ٤٥٢ ٩٣٢
الترميمات الرأسمالية	٥ ١٧٧ ٢١٨	٥ ١٧٧ ٢١٨
مشروع تأجير الأجهزة المنزلية	٣٧٠ ٥٥٩	٣٣٣ ٢٨٥
قروض بناء مقدمة للحكومات	٣ ١١٣ ٠٦٣	٢ ٧٩٨ ٤١٧
مجموع الأصول	٤٩ ١٦٩ ٩٦٦	٥٤ ٧٦١ ٨٥٢
الخصوم		
حسابات مستحقة الدفع	-	١٠٧ ١٩٠
مبالغ تسدد من الوكالات من أجل البناء	٣ ٦٥٠ ٦٠٠	٣ ٦٥٠ ٦٠٠
مبالغ مستحقة للبرنامج الإنمائي	١٧ ٩٢٨ ٣٠٢	٢١ ٧٨٩ ٨٢٣
مجموع الخصوم	٢١ ٥٧٨ ٩٠٢	٢٥ ٥٤٧ ٦١٣
الرصيد		
الاحتياطي المأذون به	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
فائض التشغيل	٢ ٥٩١ ٠٦٤	٤ ٢١٤ ٢٣٩
	٢٧ ٥٩١ ٠٦٤	٢٩ ٢١٤ ٢٣٩
مجموع الخصوم ورصيد الأموال	٤٩ ١٥٩ ٩٦٦	٥٤ ٧٦١ ٨٥٢

- - - - -